

## عبد العزيز القصاب

حياته ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٨-١٩٦٥

الدكتور/قحطان حميد كاظم - كلية التربية الأساسية/ديالى- م.م نبيل خليل إبراهيم/كلية التربية

### المقدمة

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١، برزت العديد من الشخصيات الإدارية والسياسية التي أدت دوراً مهماً في توطيد أسس الدولة الفتية طوال العهد الملكي، وكان من بين تلك الشخصيات الوطنية عبد العزيز القصاب الذي تقلد وظائف إدارية مختلفة أبرزها قائممقام ثم متصرف وتدرج حتى تقلد منصب الوزير لأكثر من مرة وفي وزارات عدة، فضلاً عن عضويته في مجلس النواب، ومن ثم رئاسته للمجلس في ظل ظروف شائكة ومعقدة مرت بها المملكة العراقية في بدايات تكوينها، ولأهمية هذه الشخصية ولإبراز دورها في تاريخ العراق المعاصر ولقلة من تناولها بشيء من الموضوعية والدراسة والتحليل، كل ذلك كان دافعاً لنا للبحث في هذا الموضوع.

قسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول حياة عبد العزيز القصاب ونشأته الأولى، ودرس المبحث الثاني بدايات تسنمه الوظائف الإدارية حتى سنة ١٩٢٦، وركز المبحث الثالث على دور عبد العزيز القصاب السياسي في أربع وزارات بذل فيها جهوداً واضحة في تنظيم الأمن وفرض النظام، وتطوير الزراعة ومشاريع الري، واختص المبحث الرابع في بيان دور القصاب النيابي خلال رئاسته لمجلس النواب في السنوات ١٩٢٨-١٩٢٩ و١٩٤٦-١٩٤٨ لاسيما بعض المواقف الوطنية في دفاعه عن استقلال العراق، والحفاظ على الوحدة الوطنية.

اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة (وثائق البلاط الملكي) إذ استندنا عليها في تحديد مدد حكم القصاب للوزارات المتعددة وبعض نشاطاته فيها، كما حظيت الوثائق العراقية المنشورة، هي الأخرى، باهتمام الباحثين لاسيما محاضر مجلس النواب للسنوات من ١٩٢٧-١٩٤٨، إذ استفدنا منها في موضوعات غاية في الأهمية، شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن بعض القضايا المهمة في سياسة العراق الخارجية آنذاك، كما كان للمقابلات الشخصية مع بعض الشخصيات المعاصرة للقصاب - التي كانت ترتبط به بعلاقات عائلية - أمثال السيد سالم الالوسي، مدير المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد سابقاً، والسيدة لميس محمود صبحي الدفتري زوجة خيرى أمين العمري، فقد أفادا الباحثان بمعلومات قيمة تخص بعض الجوانب الشخصية من حياة

القصاب، وبعض من مواقفه الوطنية، خلال مدة عملة بالحكومة العراقية، يزداد على ذلك عدد من الكتب والمراجع، والصحف العراقية، تفصيلها في قائمة المصادر. والله ولي التوفيق .

## المبحث الأول

### عبد العزيز القصاب.. حياته ونشأته الأولى

كانت ولادة عبد العزيز القصاب في بغداد سنة ١٨٨٨م<sup>(١)</sup> في بيت عرف بالكرم والصلاح والتقوى سمي ببيت آل القصاب<sup>(٢)</sup>، أما نسبه فهو عبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن حسين بن علي بن ناصر بن الشيخ درع الجشعمي<sup>(٣)</sup>، وجدته الأخير من الأوائل الذين نزلوا قرية راوة - التابعة لمحافظة الانبار حالياً - وتزوج بامرأة من وجهائها، ونزح حفيده حسين القصاب من راوة إلى بغداد وسكن في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ وأخذ يعمل في تجارة الأغنام والخيل، وكان والد عبد العزيز (محمد عبد اللطيف) كأبيه تاجراً يشتغل بتجارة الأقمشة والأغنام والحبوب، وكان أخوه الكبير الحاج محمد رشيد إماماً وخطيباً في جامعي الشيخ صندل والشيخ معروف الكرخي ومن العارفين بالفقه، وأخوه الآخر الشيخ عباس حلمي من علماء بغداد المشهورين، وكان يعطي دروساً علمية في مسجد المدني في بغداد الكرخ، أما أخوه الثالث فهو عبد الرحمن كان يشتغل في التجارة وكذلك عمل أخوه الرابع أمين والأخ الخامس هو عبد الفتاح كان مديراً للمدارس الرسمية في أواخر العهد العثماني.<sup>(٤)</sup>

ويتضح لنا أن عائلة القصاب كانت عائلة مشهورة بالورع والتقوى، فضلاً عن خبرتها المتركمة في التجارة والإدارة، مما جعلها تحظى باهتمام الأسرة الملكية في العراق، فكانت من بين الأسر التي اشتركت بإدارة الدولة العراقية المعاصرة في العهد الملكي .

عاش عبد العزيز القصاب في بداية حياته مع إخوته في بيت واحد، ولقي كل عناية واهتمام منهم حتى عين وزيراً للداخلية سنة ١٩٢٦، إذ انتقل إلى دار عمه إبراهيم الملاصقة لدار عائلته، ومن ثم انتقل إلى دار أخرى في منطقة البتاوين، ثم إلى محلة كراة مريم في دار للإيجار إلى أن شيد داره الواقعة على نهر دجلة بجانب الكرخ سنة ١٩٣٩.<sup>(٥)</sup>

تزوج القصاب من امرأتين<sup>(٦)</sup>، وكان له عدد من الأولاد هم عبد المجيد (وزير معارف في العهد الملكي)، ومحمد وأحمد ولطيف وخالد (طبيب جراح ما زال على قيد الحياة وحالياً في الأردن مع زوجته وأطفاله)، وسعاد (كانت طبيبة جراحة سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات من القرن الماضي وتوفيت بالسرطان)<sup>(٧)</sup>.

أما دراسته فقد بدأت عندما بلغ الخامسة من عمره فقد أدخله والده في أحد الكتاتيب لتعلم القراءة والكتابة، فختم القرآن خلال ستة أشهر، وتوفي والده وهو في السابعة من عمره، وأدخلاه إخوته المدرسة الابتدائية بجانب الكرخ، فدرس فيها زهاء السننتين<sup>(٨)</sup>، ومن ثم دخل المدرسة الرشدية في جانب الرصافة وبعد إكماله الدراسة فيها، دخل المدرسة الإعدادية، وبعدها سافر إلى استانبول سنة ١٩٠١م، وباشر لمدة سنة واحدة في كلية الطب إلا أنه تركها، واستمر في المدرسة الملكية الشاهانية (السلطانية)<sup>(٩)</sup> عام ١٩٠٢م، وتخرج منها في تموز ١٩٠٥<sup>(١٠)</sup>.

## المبحث الثاني

### نشاطه الإداري منذ بداية دخوله الحياة الوظيفية وحتى سنة ١٩٢٦

بدأ القصاب حياته الوظيفية بشكل عملي في سنة ١٩٠٥ عندما شغل وظيفة بسيطة في قلم ولاية بغداد ونتيجة لحسن سلوكه وكفاءته الوظيفية استمر بعمله هذا حتى سنة ١٩٠٧ إذ كافئه والي بغداد (حازم أبو بكر) فعينه قائم مقاماً بسامراء، وخلال هذه الوظيفة قام القصاب بحل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في القضاء كتجنب الصراع بين عشائر البوعيسى والبو عباس وتأسيس مشروع برق وبريد سامراء، ثم عين قائم مقام السماوة في ٩ شباط ١٩٠٨، وبذل في هذا المنصب جهوداً كبيرة لاستتباب الأمن والنظام إذ كثرت جرائم السرقات والقتل الجنائي ومشكلات العشائر<sup>(١١)</sup>. وفي سنة ١٩١٠ انتقل إلى منصب قائم مقام الجزيرة (قضاء الصويرة حالياً)، وتم في هذه المدة حل مشكلة الخلافات العشائرية بين قبيلتي البو سلطان والزيد التي تأججت بسبب الخلافات حول عائدة بعض الأراضي الزراعية وتم تثبيت الحدود الفاصلة بين أراضي القبيلتين المذكورتين من قبل لجنة مختصة كان القصاب عضواً فاعلاً فيها، وحلت المشكلة بدون اللجوء إلى القوة كما تم تأسيس دائرة للبرق والبريد ومد خط التلغراف إلى بغداد فضلاً عن قيامه بالتحقيق في الشكاوى التي قدمت من بعض الأهالي ضد قائد الجندرية والشرطة في العزيزية (أحد أقضية محافظة واسط حالياً) وطلب من إدارة لواء بغداد تنحية قائدا الشرطة والجندرية لثبوت تقصيرهما يزداد على ذلك تشجيع الأهالي لبناء الدور السكنية في مركز القضاء وحسم الخلافات الكثيرة على حدود الأراضي والمقاطعات وتشجيع الفلاحين والمزارعين لزراعة النخيل والأشجار الأخرى في الأراضي التي يزرعونها ويسكنون فيها، بعدها عين ثانية قائم مقاماً للسماوة بعد أن اثبت نجاحه في المرة الأولى لاسيما في حسن الإدارة وضبط الأمن فيها<sup>(١٢)</sup>، ووصلها في ٧ أيار ١٩١٤ في عهد والي بغداد جاويد باشا<sup>(١٣)</sup>، وفي ١٥ كانون الأول ١٩١٤ توفيت زوجته

الثانية(صبيحة عبد الكريم الجليبي) وولديها محمد وأحمد بعد مرض ألم بهم،وتأخر وصول الطبيب من بغداد<sup>(١٤)</sup>.

وهذا يؤكد لنا استمرار سوء الأوضاع الصحية في العراق أواخر العهد العثماني<sup>(١٥)</sup>، على الرغم من محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية بعد صعود جماعة الاتحاد والترقي للحكم ولم تسلم من الأمراض الفتاكة حتى أسر كبار موظفي الإدارة العثمانية الأكفاء ومنهم عبد العزيز القصاب.

بذل القصاب جهوداً كبيرةً لمواجهة القوات البريطانية التي احتلت البصرة في تشرين الثاني ١٩١٤، من خلال تجميع الأهالي والمجاهدين من أهالي المناطق التابعة لسلطته الإدارية فضلاً عن تقديم المساعدة الممكنة للمجاهدين والمتطوعين لقتال القوات البريطانية في البصرة والذين قدموا من مختلف مناطق العراق من عرب وكرد وغيرهم فكان القصاب يشرف بنفسه على تجهيز المجاهدين بالمواد الغذائية وتوفير السكن اللازم لهم خلال مرورهم بمنطقة عمله متجهين نحو جبهات القتال، كما عمل على تنظيم القوات العسكرية وشكل سرية من المجاهدين من أهالي السماوة الغربية وسفرهم إلى المنتفق(محافظة ذي قار حالياً) بقيادة بربوتي السلطان احد رؤسائهم،وبعد أن رجعت السرية سالمة هوست أهل السماوة((ثلث الجنة الهادينا وثلث الكاكا احمد وأصحابه ورؤساء الأكراد والثلث الأخر للسادة وشوية شوية البربوتي))،ويقصد ((بالحادينا))السيد هادي مقوטר<sup>(١٦)</sup>.وهذا يدل بشكل واضح على وحدة العراقيين وإخوتهم وتمسكهم بوطنهم الكبير العراق في اعقد الظروف .

استمر القصاب بتقديم التسهيلات الممكنة لجموع المجاهدين المارين عبر السماوة حتى انسحابه منها أواخر سنة ١٩١٦<sup>(١٧)</sup>.

إن موقف القصاب إزاء الاحتلال البريطاني للبصرة لم يأت من فراغ، وإنما جاء بفعل تربيته الوطنية والدينية،فكان إدارياً كفوياً حريصاً على إنجاز مهامه بأحسن صور،منذ بدايات توليه المسؤولية الإدارية في أواخر العهد العثماني وخلال مدة الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨،وتلك المزايا أكدها للباحثان السيد سالم الالوسي بعد أكثر من ٣٥ سنة على وفاة القصاب<sup>(١٨)</sup>.

استمر القصاب بتولي الوظائف الإدارية المختلفة،فعين قائممقام الهندية في ١٥ كانون الأول سنة ١٩١٦،وفي ٧ تموز ١٩١٧ عين قائممقام قضاء عانه وخلال هذه المدة لم يستطع أن يقوم بأعمال كبيرة بسبب استمرار تقدم القوات البريطانية وسيطرتها على المناطق العراقية الواحدة بعد الأخرى<sup>(١٩)</sup>،ثم عين رئيساً لبلدية الكرخ من قبل الاحتلال البريطاني سنة ١٩٢٠،وقائممقام الكوت في ١٩ كانون الثاني ١٩٢١،ثم متصرفية الموصل في تشرين الأول ١٩٢١<sup>(٢٠)</sup>،إلا أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب فعين متصرفاً للواء الكوت في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢،ثم كربلاء

في ١٦ شباط ١٩٢٢، والمنتفق في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣<sup>(٢١)</sup>، بعدها عين مديراً عاماً للإدارة الداخلية في وزارة الداخلية في حزيران ١٩٢٣ فمتصرفاً للواء الموصل في ٣ كانون الأول ١٩٢٣<sup>(٢٢)</sup>، وقد أدى دوراً متميزاً في إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي فيما يخص لواء الموصل<sup>(٢٣)</sup>.

ولما أثرت مشكلة الموصل بين العراق وتركيا سنة ١٩٢٥<sup>(٢٤)</sup>، قام القصاب بدور مهم وإيجابي في تسهيل عمل لجنة عصبة الأمم، التي وصلت الموصل في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥، وقامت بجولة لتقصي الحقائق، فعمل القصاب على تجميع الجماهير التي هتفت بحياة العراق وعروبة الموصل وعراقيتها، وأخبرنا السيد سالم الالوسي بأن ((عبد العزيز القصاب قد بذل جهوداً مضيئة في سبيل تحقيق أهداف الشعب في الحفاظ على الموصل، فشارك في التجمعات والتظاهرات وكان له دورٌ فاعلٌ فيها، ومن المشجعين لنشاط الحركة الوطنية والأحزاب التي تألفت في الموصل للدفاع عن عروبة الموصل وعراقيتها))<sup>(٢٥)</sup>. وهذا يؤكد الموقف الوطني للقصاب في قضية مصيرية مثل الموصل<sup>(٢٦)</sup>، على الرغم من، أنه كان بعيداً عن الأحزاب والحركات السياسية التي تأسست في بداية الحكم الملكي، والتي غالباً ما كانت تسيرها المصالح الذاتية لقادة تلك الأحزاب، فضلاً عن ذلك فهذا الأمر يؤكد بإمكانية خدمة البلاد والقضايا الوطنية من دون الانتماء إلى حركة أو حزب معين لأن الأخير قد يؤدي عادة إلى التنافس، ومن ثم إلى الصراع فالصدام المسلح في كثير من الأحيان، وتكون نتائجه سلبية على البلاد<sup>(٢٧)</sup>.

ومن المهام التي كلف فيها القصاب مطلع سنة ١٩٢٥ والأشهر اللاحقة هي كيفية معالجة مشكلة نزوح وتدفق النازحين والمهاجرين من الأكراد والمسيحيين إلى الموصل، جراء ظلم واضطهاد الأتراك لهم، وعلى الرغم من أن العراق حينذاك، كان يشكو من أزمة مالية، فأن استمرار تدفق المهاجرين اضطر الحكومة العراقية في ٢ أيلول ١٩٢٥، إلى إدخال اعتماد مالي في الميزانية قدره (٢٥) ألف روبية<sup>(٢٨)</sup>، لتأمين وسائل العيش للمهاجرين، وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ خصصت الحكومة العراقية (٦٠) ألف روبية، وضعتها تحت تصرف عبد العزيز القصاب، الذي سعى بدوره جاهداً لتأمين السكن اللائق لأولئك المهاجرين من خلال التنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد<sup>(٢٩)</sup>.

وهكذا كانت شخصية القصاب، من الشخصيات الفعالة والمؤثرة في المجتمع والدولة العراقية الحديثة، فمنذ بدايات دخوله الحياة الوظيفية بدأت علامات القوة، والمقدرة الإدارية تتضح في شخصيته، وبدأت معالجاته للمشكلات الداخلية بشيء من الموضوعية والحكمة، متأثراً بإرثه العائلي الملتزم بالمبادئ والقيم العربية والإسلامية، التي نشأ عليها في بداية حياته.

## المبحث الثالث

عبد العزيز القصاب ودوره السياسي ١٩ حزيران ١٩٢٦ - ١٤ أيلول ١٩٤٦

### أولاً: عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية

دخل القصاب المعتزك السياسي، بشكل فعلي عندما عين لأول مرة وزيراً للداخلية، في ١٩ حزيران ١٩٢٦، بعد أن كان يشغل منصب قائممقام الموصل<sup>(٣٠)</sup>، واستمر بإشغال هذا المنصب حتى استقالة الوزارة في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦<sup>(٣١)</sup>، ومما عجل باستقالة هذه الوزارة هو انتخاب رشيد عالي الكيلاني لرئاسة مجلس النواب، الإجراء الذي عارضه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الذي كان ينوي ترشيح حكمت سليمان بدلاً عنه<sup>(٣٢)</sup>.

اهتم القصاب بصفته وزيراً للداخلية خلال السنة ١٩٢٦، بتطوير عمل الوحدات الإدارية في الألووية العراقية (الأقضية والنواحي)، وبما يسهل على المواطنين مراجعة تلك الدوائر لإنجاز معاملاتهم، لذلك ولأسباب إدارية تم استحداث أقضية ونواحي جديدة مثل أقضية رائيه ومركز الموصل والفلوجة والمحمودية وكيل، فضلاً عن تحديد الحدود الإدارية لبعض النواحي والأقضية وبما ينظم عملها الإداري والوظيفي ويمنع حالات التداخل في المسؤوليات<sup>(٣٣)</sup>. ولم نجد غير الأسباب الإدارية، تقف وراء تلك التبدلات الإدارية، يزداد على ذلك كونها تصب في خدمة البلاد وتهدف إلى تفعيل الجهاز الإداري للدولة العراقية في بدايات تكوينها.

كما حظي اقتراح القصاب في ٣ تشرين الأول ١٩٢٦ بجعل عدد المتصرفين الذين هم من الدرجة الوظيفية الأولى (٦) وعدد القائممقامين الذين هم من الدرجة الأولى (١٥) قائممقام بموافقة مجلس الوزراء<sup>(٣٤)</sup>. ويبدو أن هدف القصاب اتجه نحو تطوير الكادر الإداري والوظيفي للإدارات المحلية لاسيما في الألووية والأقضية ذات الحجم السكاني الكبير والمساحة الجغرافية الواسعة والأهمية الاقتصادية، لما له من دور في دفع الموظفين الإداريين لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

حينما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، أعيد تعيين القصاب وزيراً للداخلية<sup>(٣٥)</sup>، وكانت أهم الأعمال والواجبات التي عملت وزارة الداخلية إلى تحقيقها في حقل الشؤون الداخلية كالاتي:

١. استتباب الأمن، وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما .
٢. احترام الحريات الشخصية، بما فيها حرية العبادات، والصحافة والنشر .
٣. الاستناد إلى القانون، والرجوع إليه في الأعمال الإدارية.
٤. الإسراع بإصدار قانون الموظفين، لتأمين الحماية لحقوقهم التي يجب أن تكفل بموجب قانون .

كما أن القصاب خلال هذه الوزارة، كان يصاحب الملك فيصل الأول في زيارته وجولاته إلى العديد من المدن العراقية، للوقوف على احتياجات المواطنين لاسيما المتعلقة منها بعمل وزارة الداخلية، فرافق الملك عند زيارته مدن كربلاء، النجف الأشرف، الديوانية، سدة الدغرة والحلة<sup>(٣٦)</sup>. وهذا الأمر يمكن تفسيره بأنه يتفق مع سياسة الملك فيصل الأول بالتقرب من فئات المجتمع العراقي لتحسس مشكلاتهم ومعاناتهم واحتياجاتهم عن قرب وبعيداً عن الوسائل الروتينية في متابعة هكذا مسائل، وهذه من الحسنات التي تحسب للقصاب خلال مدة حكم هذه الوزارة.

وساهم القصاب خلال عهد الوزارة السعدونية الثالثة أيضاً وبمشاركة وزير الدفاع والمعارف في المفاوضات التي عقدتها الحكومة العراقية مع المعتمد السياسي البريطاني في بغداد السير هنري دوبس (H.Dobes)<sup>(٣٧)</sup>، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٧ التي سبق وأن عقدت لتعديل معاهدة سنة ١٩٢٦ المعدلة هي الأخرى لمعاهدة سنة ١٩٢٢<sup>(٣٨)</sup>.

كذلك بذل القصاب بصفته وزيراً للداخلية في السنة ١٩٢٨ جهوداً كبيرة من أجل استقرار العشائر العراقية لاسيما السيارين (الرحل) منهم، فضلاً عن جهوده في القضاء على الدعايات المضرة التي قد تؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية أو بث الفرقة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد<sup>(٣٩)</sup>.

وبعد أن انتخب القصاب رئيساً للمجلس النيابي في ١٩ أيار ١٩٢٨، تولى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون منصب وزارة الداخلية وكالة بينما تفرغ القصاب للعمل النيابي<sup>(٤٠)</sup>.

نتيجة لعدم التوصل لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، بين العراق وبريطانيا، استقالت الوزارة السعدونية الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩، وبقيت البلاد بدون وزارة مسؤولة تدير شؤونها مدة تربو على ثلاثة أشهر، إلى أن الفت وزارة توفيق السويدي في ٢٨ نيسان ١٩٢٩<sup>(٤١)</sup>، وأعيد تعيين القصاب وزيراً للداخلية في هذه الوزارة، وفي اليوم التالي ٢٩ نيسان انتخب عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس النواب<sup>(٤٢)</sup>.

واقترح القصاب، بموجب كتاب وزارته ذي العدد ٧٨٠٧ في ٢٩ أيار ١٩٢٩ مشروع استبدال الجيش العراقي المرابط في الصحراء الجنوبية، بقوة من الشرطة، وتحميل أعباء الإدارة في المنطقة المذكورة على عاتق وزارة الداخلية، وقدم القصاب إلى مجلس الوزراء مذكرة عن تخمينات المبالغ التي تحتاج إليها وزارته إلى صرفها للقيام بالمهمة المذكورة، وقد وافق مجلس الوزراء على طلبه، وان تكون التخمينات كالآتي:

١. القسم الإداري ويشمل الخدمات السرية، ومخصصات تشييد أبنية، ومشاريع زراعية ومصروفات نقل ومصروفات أخرى متفرقة، ومجموعها ٣٠,٠٠٠ روبية.

٢. تخمينات قسم الشرطة، وبلغت نحو ٢٤٠٠٢٠ روبية وتشمل رواتب الشرطة والكتابة والخدم والمخصصات والخدمات ومصروفات (٦) شعب من السيارات المسلحة<sup>(٤٣)</sup>. وهذا بدوره سيعالج مشكلات التهريب، واعتداءات العشائر الحدودية لاسيما من القبائل النجدية على القبائل العراقية القريبة من الحدود، لذلك اهتمت وزارة الداخلية في تخصيص المبالغ المذكورة، تحت الفصل ٤٧ (نفقات الأمن في الحدود الجنوبية)<sup>(٤٤)</sup>. ومن الأمور التي نالت اهتمام القصاب في وزارته الجديدة هو موضوع الملاحة في شط العرب، فقد قدم مقترحاً إلى مجلس الوزراء في ٢١ تموز ١٩٢٩، لتأليف لجنة من إدارة لواء البصرة من أجل تنظيم الأعمال الإدارية في ميناء البصرة وجعلها أكثر مشابهة بدوائر الحكومة الأخرى<sup>(٤٥)</sup>، وإخضاعه إلى المراقبة المالية الشديدة نفسها الخاضعة لها تلك الدوائر لتمكين الحكومة المركزية والإدارة المحلية في البصرة، من الاستفادة من وجود الميناء، إذ يشير مقترح القصاب في مجلس النواب إلى عدم استفادة العراق اقتصادياً من كون البصرة ميناءً بل العكس أصبحت تلك الميزة ضرراً للبلد بدلاً من أن تكون نافعة له على حد قول القصاب<sup>(٤٦)</sup>.

وأشرف القصاب على إعداد لائحة نظام وزارة الداخلية لسنة ١٩٢٩ الذي اقر في عهد خلفه ناجي السويدي<sup>(٤٧)</sup>، وقد بين النظام مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية وحدد مهامها وواجباتها، التي كانت واسعة ومتشعبة، وتألقت من الوزير والمستشار وهيأة التفتيش الإداري والمكتب الخاص ومكتب المطبوعات ومديرية الداخلية العامة ومديرية قضايا العشائر ومديرية أمور البلديات ومديرية الشرطة العامة ومديرية الصحة العامة ومديرية السجون ومديرية النفوس العامة<sup>(٤٨)</sup>.

وبينت المادة الرابعة من النظام المذكور أن كل دائرة أو مديرية تتكون من عدد من الشعب تكون مسؤولة أمام المدير العام مباشرة وجميعهم مسؤولون أمام الوزير بحسب أحكام القوانين والأنظمة، وحدد النظام مهام وواجبات كل مديرية بأقسامها المختلفة<sup>(٤٩)</sup>. وهكذا هدفت وزارة الداخلية ووزيرها القصاب من إصدار هكذا نظام، إلى تنظيم عمل الوزارة الواسع والمتشعب، والذي له مساس بحياة المواطنين اليومية، وفي مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما اكسب الوزارة مكانة رفيعة بين الوزارات العراقية الأخرى، فكانت وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسية والأم الولود للعديد من الوزارات في السنوات اللاحقة، لذلك كان منصب وزير الداخلية من المناصب المهمة والحساسة، التي لا تقلد إلا إلى الشخصيات التي تربطها علاقات متينة مع رئاسة الحكومة أو للشخصيات الإدارية أو السياسية القديرة، ويظهر أن القصاب كان من بين تلك الشخصيات .

كما واجه القصاب في عهد وزارة توفيق السويدي مشكلة هجمات عشائر نجد على الحدود لاسيما هجمات الوهابيين على عشائر العراق الحدودية، مما أساء إلى العلاقات الأخوية بين

المملكتين العراقية ومملكة نجد والحجاز<sup>(٥٠)</sup>، وتطلب الأمر تدخل الملك فيصل والجانب البريطاني لحل تلك المشكلة<sup>(٥١)</sup>.

### ثانياً: دوره في وزارة الري والزراعة (١٩ أيلول - ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩)

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٩ اشكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة<sup>(٥٢)</sup>، الذي بدوره انتخب عبد العزيز القصاب وزيراً للري والزراعة<sup>(٥٣)</sup>.

كان من بين الأعمال المهمة التي اضطلعت بها وزارة الري والزراعة، هي الاهتمام بتوفير المحاصيل الزراعية المهمة، وزيادة الإنتاج وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة، فضلاً عن إلغاء عدد من الدوائر الزراعية، غير الضرورية، مثل دائرة زراعة الرستمية<sup>(٥٤)</sup>. ويقول الحسني بأن إلغاء دائرة زراعة الرستمية كان علته أن ((التجارب والنفقات التي صرفت لم تأت بالثمرات والنتائج المرجوة منها، فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الأجانب، وطرز الإدارة فيها، عبئاً ثقيلًا على ميزانية الدولة فكان من المفيد بل الضروري إلغاؤها، واستبدالها بدائرة مختصة تقوم بالتجارب المطلوبة، وترتبط هذه الدائرة بمدرسة الري والزراعة))<sup>(٥٥)</sup>.

ويبدو أن إجراء القصاب بإلغاء الدوائر غير المهمة، جاء أيضاً بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، وضرورة تقليص الإنفاق الحكومي لمواجهة مؤثرات هذه الأزمة على الاقتصاد العراقي<sup>(٥٦)</sup>.

اهتم القصاب بصفته وزيراً للري والزراعة بمعالجة آفة الجراد، التي أخذت تفتك بالمحاصيل الزراعية خلال تلك الفترة، وأوعز القصاب إلى وزارته بإسناد أعمال مكافحة الجراد، إلى شخص ذو خبرة كافية، تؤهله القيام بمثل هذه الوظيفة، وغالباً ما كان يدير هذه الدائرة، أحد الضباط أو الموظفين البريطانيين العاملين في العراق، وخلال تولي القصاب لمهام الوزارة تم تجديد عقد المستر روك (Rook) ضابط مكافحة الجراد، وكان يتوجب على الشخص الذي يشغل هذا المنصب أن يدخل دورات عديدة، ومشاركة مع تركيا وإيران وسوريا<sup>(٥٧)</sup>. ويبدو إن سبب جعل مثل هذه الدورات بشكل منسق مع دول الجوار الجغرافي، وبالأخص التي تمتلك حدود واسعة مع العراق مثل إيران وتركيا وسوريا ونجد والحجاز، يعود إلى اتخاذ إجراءات مشابهة في تلك الدول، لمنع قدوم الحشرات الضارة ومنها الجراد إلى العراق .

وكان رأي القصاب بعدم ((إيداع دائرة أعمال مكافحة الجراد إلى شخص جديد ليست له خبرة كافية تؤهله للقيام بعمل هذه الوظيفة المهمة..، ونرجح بقاء المستر روك لسنة واحدة إذ أن ذلك أقل ضرراً بأمور الدولة من إطلاق سراحه وتعيين شخص جديد محله ليس له التدريب الكافي على أعمال مكافحة..))<sup>(٥٨)</sup>، فضلاً عن ذلك فإن وزارة الري والزراعة ((سوف تقوم

بتدريب موظف خلال كل هذه المدة يحل محل الموما إليه من الدائرة نفسها.. وأن يكون عقد  
المستر روك لمدة سنة وبالدرجة الخامسة وبراتب قدره (١٠٥٠) روبية شهرياً<sup>(٥٩)</sup>.

من الجوانب الأخرى التي حظيت باهتمام القصاب كوزير للري والزراعة، هو العناية  
بالمحاصيل الزراعية لاسيما الإستراتيجية منها، ومن بين تلك المحاصيل هو محصول التبغ، فقد  
أوفدت وزارة الزراعة وبتوجيه من القصاب في شهر آب سنة ١٩٢٩، المدير العام للزراعة إلى  
المنطقة الشمالية من البلاد، واللقاء مع بعض كبار تجار التبغ وأصحاب مصانع السكاثر، بغية  
دراسة مشروع إصلاح التبغ العراقي، وتقديم تقرير مفصل عنه، فوصل الوفد الزراعي إلى أربيل  
وقضاء كويسنجق، لأجل الكشف على المناطق الملائمة لزراعة التبغ والتي يمكن تطبيق الوسائل  
العلمية الحديثة فيها، لتحسين زراعته، ودراسة ماهية الأعمال التي يجب القيام بها لإصلاح  
هذا النوع من التبغ<sup>(٦٠)</sup>.

وقد ارتأى المدير العام للزراعة أنه من الصالح العام القيام ببعض الأعمال  
التمهيدية ((فورا)) مستفيداً من موسم اقتطاف التبغ لإقناع الزراع عملياً في الأخذ بالأسس التي  
يعد إتباعها ضرورياً في المستقبل، ((وقد استحضر (٨) من العمال الخبيرين بأصول زراعة  
التبغ، ووزعهم على الأراضي التي وافق أصحابها على إتباع الطرق الصحيحة لهذه الزراعة  
فيها بما في ذلك قطف الأوراق ومعالجتها وإجراء تلك العمليات في محصولهم بمعرفة هؤلاء  
العمال المتخصصين الذين استحضرهم المدير العام للزراعة لغرض الإرشاد...))، وأمر القصاب  
من خلال مدير الزراعة بتكليف مأمور زراعة لواء كركوك، الذي له الإلمام بزراعة التبغ  
بالإشراف على هؤلاء العمال<sup>(٦١)</sup>.

وطلب القصاب، من وزارة المالية العراقية الموافقة على استخدام المستر ج. بمجيان، من  
الجنسية التركية، بوظيفة أخصائي لقسم التبغ وبراتب (٦٠٠) روبية شهرياً على أن لا يمنح له أي  
مخصصات أخرى، ما عدا مخصصات السفر والنقل داخل العراق، وعلى أن يمنح عقداً لثلاث  
سنوات اعتباراً من مباشرته بالوظيفة<sup>(٦٢)</sup>.

كما أوصى بزيادة مخصصات ورواتب العاملين في شركات التبغ، لدعم الإنتاج وتحسينه، مع  
تخصيص حقول عديدة لحساب الحكومة، على أن توزع في السليمانية واربيل، وأن تكون المباشرة  
بتنفيذ المشروع، في كانون الثاني سنة ١٩٣٠<sup>(٦٣)</sup>.

### ثالثاً: نشاطه السياسي والإداري حتى سنة ١٩٤٦

بعد حادثة انتحار عبد المحسن السعدون، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩،<sup>(٦٤)</sup> عهد بتأليف الوزارة إلى ناجي السويدي، فكان نصيب القصاب وزارة العدلية والفت هذه الوزارة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩<sup>(٦٥)</sup>.

لم تعمر هذه الوزارة طويلاً، فقد قدمت استقالته في ٩ آذار ١٩٣٠<sup>(٦٦)</sup>، وقبلت استقالته في ١١ آذار من السنة نفسها<sup>(٦٧)</sup>، ومن أهم أسباب الاستقالة كما رواها عبد الرزاق الحسني هو اصطدامها بالمعتمد البريطاني في بغداد السير فرنسيس هنري همفريز (F.H.Humphrys)<sup>(٦٨)</sup>، نتيجة جهودها لتقليل عدد الموظفين البريطانيين، وتقليص سلطات من تبقى منهم إلى أدنى حد<sup>(٦٩)</sup>. وأشارت مناقشات مجلس النواب العراقي لسنة ١٩٢٩ إلى سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب السابق وهو تأثر العراق بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بتأثيراتها بالمنطقة عامة والعراق خاصة لاسيما وأن العراق كان من ضمن الممتلكات البريطانية المرتبطة بالجنيه الإسترليني<sup>(٧٠)</sup>.

بعد ذلك عين عبد العزيز القصاب، رئيساً لدائرة التفتيش الإداري بدلاً من السير كنهان كورنواليس (K.Cornwales)<sup>(٧١)</sup>، وبقي يشغل هذا المنصب مدة سنة وثلاثة شهور، قام خلالها بتفتيش إدارة لواء أربيل، ليكون مثلاً لأصول التفتيش الإداري، ونظم القصاب تعليمات تتعلق بأصول التفتيش من بدايته إلى نهايته<sup>(٧٢)</sup>.

وفي وزارة جميل المدفعي الثالثة التي تشكلت في ٤ آذار ١٩٣٥ واستمرت حتى ١٥ آذار من السنة نفسها<sup>(٧٣)</sup>، أعيد استيزار القصاب كوزير للداخلية في وزارة استقالت بعد ١١ يوم فقط<sup>(٧٤)</sup>. لذلك لم نجد ما يشير إلى تمكن القصاب من القيام بأي أعمال مميزة أو من شأنها تغيير الأوضاع السائدة في وزارته واكتفى بالأعمال الاعتيادية والروتينية لتمشية أمور الوزارة فحسب.

وفي ١٨ كانون الأول ١٩٣٧ عين القصاب مراقباً عاماً لمديرية الحسابات العمومية للدولة، خلفاً لتوفيق السويدي، واستمر في إشغال هذا المنصب حتى ١٤ أيلول ١٩٤٦<sup>(٧٥)</sup>. وكان هذا المنصب هو آخر المناصب الإدارية التي تقلدها القصاب، وعمل خلال وظيفته هذه على تنظيم حسابات الحكومة العراقية ويقل الأخطاء الموجودة في تلك الحسابات فكان بذلك مثلاً يقتدى به في الكفاءة الإدارية، وتحمل عناء العمل بمناطق بعيدة عن الأهل والأقارب، وكان يساعده على ذلك طموحه العالي وفطنته وإخلاصه لقضية العراق فكان رجلاً حازقاً، محباً لوطنه وسياسياً وإدارياً ناجحاً وقد قال المطبعي عنه ما نصه ((كان طموحاً بالمنصب وحاول أن يكون له تياراً سياسياً خاصاً به...))<sup>(٧٦)</sup>.

## المبحث الرابع

دوره في مجلس النواب واعتزاله النشاط السياسي والإداري حتى وفاته سنة ١٩٦٥

### أولاً: دوره في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٥٠

كانت بداية عبد العزيز القصاب الأولى، مع الحياة النيابية، عندما تم انتخابه نائباً عن الديوانية في آب ١٩٢٦<sup>(٧٧)</sup>، وفي بداية سنة ١٩٢٨ انتخب القصاب نائباً في مجلس النواب عن لواء بغداد<sup>(٧٨)</sup>، لكن هذا المجلس سرعان ما حله عبد المحسن السعدون، بعد أن فشلت الوزارة في إيجاد معالجة للمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٧، والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتان بالمعاهدة، فضلاً عن ذلك قضية هامة أخرى تمثلت بقضية الدفاع الوطني (التجنيد الإجباري)<sup>(٧٩)</sup>، يزداد على ذلك رؤية السعدون بعدم وجود موازنة، بين السلطة التنفيذية (الوزارة) والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب<sup>(٨٠)</sup>.

على كل حال، افتتح مجلس النواب في ١٩ أيار ١٩٢٨، وانتخب عبد العزيز القصاب، الذي كان يشغل منصب وزارة الداخلية رئيساً للمجلس، وتولى السعدون مهام وزارة الداخلية وكالة<sup>(٨١)</sup>. من القضايا المهمة التي ناقشها مجلس النواب، خلال هذه المدة، هي مسألة مكافحة الجراد، وتمكين وزارة المعارف للقيام بمشاريع علمية أوسع نطاقاً، مما كانت عليه، ومناقشة ميزانية السنة ١٩٢٨، وموضوع امتياز التنوير لمدينة بغداد، وعدد من اللوائح القانونية، كما اهتم المجلس بقضية الدفاع الوطني<sup>(٨٢)</sup>، وسعى إلى ((بذل الجهود للبت فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته...))<sup>(٨٣)</sup>.

وفي الأول من تشرين الثاني من السنة نفسها، جدد المجلس النيابي، انتخاب عبد العزيز القصاب رئيساً للمجلس، وكان هذا المجلس قد أشار إلى ضرورة تحسين الحالة الزراعية، والاهتمام بالتجارة الخارجية، والموافقة على إنشاء ناظمي الديوانية والدغارة، وفتح وتعبيد طرق جديدة لاسيما في الألوية الشمالية من البلاد، والتسريع من ربط الخطوط البرقية بين العراق وتركيا، كما أكد المجلس على أهمية رقي مستوى العلم والثقافة في البلاد، وبشكل ملحوظ، بما يعود بالفائدة للجميع<sup>(٨٤)</sup>.

أما المشاريع المهمة التي طرحت في مجلس النواب أوائل سنة ١٩٢٩، فهي عديدة، كمشروع خزان الحبانية، وخزان عقروق، وإصلاح خطوط الهاتف وتخفيض أجورها، وحل مشكلة السكن، والاهتمام بالتنظيف، والعمل على إصدار عملة وطنية ومشروع البنك الأهلي، وتطوير المنتجات الوطنية المهمة، كالقطن والتمر والتبغ، وحظيت هذه الطروحات بموافقة القصاب بصفته رئيساً للمجلس، كما لقيت كل الترحيب والثناء والمؤازرة من أعضاء مجلس النواب<sup>(٨٥)</sup>.

وفي آب ١٩٣٥، انتخب القصاب نائباً عن لواء بغداد، واستمر بنيابته إلى تشرين الأول ١٩٣٦، وشاعت في تلك الحقبة سياسة العنف، وكثرة القتل في الشوارع، وخرق القوانين من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية، التي تألفت في ١٧ آذار ١٩٣٥، فاعترض القصاب مع مجموعة من عناصر الحركة الوطنية والساسة العراقيين<sup>(٨٦)</sup>، فقدموا عريضة إلى الملك غازي في ١٤ أيار ١٩٣٦<sup>(٨٧)</sup>، أوضحوا فيها للملك بأن البلاد لم تهناً خلال هذه الحقبة بالاستقرار، والهدوء، ولم تشهد سوى الاضطرابات المتتالية والثورات والتمردات المتكررة<sup>(٨٨)</sup>، وطالبوا بإحلال السكون والطمأنينة في البلاد، والابتعاد عن وسائل الشدة والعنف، وإجراء تحقيق محايد لمعرفة الأسباب والعوامل، التي أثارت الفتن والاضطرابات<sup>(٨٩)</sup>.

في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٦ صدرت إرادة ملكية بحل المجلس النيابي السابق وإجراء انتخابات جديدة، فاز فيها القصاب وأعيد انتخابه مرة أخرى لرئاسة مجلس النواب، الذي اجتمع في ١٧ آذار ١٩٤٧، وخلال الدورة الجديدة ألفت جبهة نيابية للمعارضة، أطلق عليها اسم الجبهة الدستورية البرلمانية، والتي عدت أول كتلة برلمانية معارضة تؤلف بصورة رسمية<sup>(٩٠)</sup>، كان هدفها قيام أعضائها بمهامهم على أفضل الوجوه، وكان مجال نشاطهم، المهام والفعاليات والمناهج واللوائح والمقترحات كافة التي هي من عمل أبحاث مجلس الأمة<sup>(٩١)</sup>.

كان لمجلس النواب مواقف وطنية مشرفة في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨، إذ طالب المجلس، من الحكومة مناقشة موضوع (أزمة الخبز) في سنة ١٩٤٧، والتي ارتفعت فيها الأسعار، وانعدام الشروط الصحية ورداءة نوعية الخبز، وحمل المجلس مسؤولية الوزارة وتقصيرها في هذا الموضوع الحيوي والمهم والمتصل بقوت المواطنين اليومي، لكن تدخل رئيس الوزراء صالح جبر وضغطه على النواب خفف من حدة التوتر بين الحكومة ومجلس النواب<sup>(٩٢)</sup>.

وخلال عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار، بين العراق وتركيا سنة ١٩٤٧، وجد أعضاء مجلس النواب ومنهم رئيسه القصاب، إنها تلحق ضرراً بالعراق، وغنيمته لتركيا، إذ اعترفت المعاهدة بعائدة لواء الاسكندرونة السوري إلى الأتراك، وإنشاء السدود في الأراضي التركية دون العراقية، فضلاً عن ترتيب الأمور الكمركية بطريقة تضر بمصالح العراق الوطنية<sup>(٩٣)</sup>.

ومما يشار إليه بالثناء والإخلاص لمصالح البلاد العليا، موقف القصاب والعديد من أعضاء مجلس النواب بالصد من معاهدة (بورنسموث) بين العراق وبريطانيا في كانون الثاني ١٩٤٨، وطالب مع زملائه من الحكومة، إلغائها واستقال نحو (١٨) عضواً، احتجاجاً على سياسة حكومة صالح جبر، وإجراءاتها المتشددة، ضد أبناء الشعب العراقي الراض للمعاهدة، وعلى اثر ذلك قدم القصاب استقالته من رئاسة وعضوية مجلس النواب، كما رفض القصاب مع بقية أعضاء المجلس

قرار التقسيم لفلسطين وموقف الحكومة السلبي، وطالب من الحكومة وضع خطتها لإنقاذ فلسطين، وحمل هيئة الأمم المتحدة لإبطال قرار التقسيم الجائر<sup>(٩٤)</sup>.

ولما ضيقت الحكومة، والنواب الموالين لها، على أعمال الدورة اللاحقة لمجلس النواب (الدورة الانتخابية الثانية عشرة ١٩٤٨/٦/٢١ - ١٩٥٢/٦/٣٠)<sup>(٩٥)</sup>، وفي تاريخ ٦ آذار ١٩٥٠ استقال عبد العزيز القصاب وعدد من النواب المعارضين، وبذلك اعتزل القصاب العمل السياسي والإداري.<sup>(٩٦)</sup>

### ثانياً: اعتزاله العمل السياسي والإداري وحتى وفاته ١٩٦٥

تعرض القصاب بعدها إلى المرض وسافر إلى لندن سنة ١٩٥٣ للعلاج في مستشفى الدكتور (رجز) وأثناء رقوده في المستشفى قرر كتابة مذكراته تحت عنوان (من ذكرياتي) طبعت في بيروت سنة ١٩٦٢<sup>(٩٧)</sup>، وبقي القصاب يترقب ويتابع التطورات والأحداث الوطنية عن بعد بعيداً عن المسؤولية الفعلية إلى أن وافاه الأجل في ١٢ حزيران ١٩٦٥.

وهكذا كانت شخصية القصاب، من الشخصيات اللامعة وذات الكفاءة العالية في تاريخ العراق في العهد الملكي، بعد أن تميزت بالعمل في مختلف مفاصل الإدارة والسياسة، وعلى أرفع المستويات، ونالت رضا واستحسان من كانوا في الحكومة ومجلس النواب، أو ممن عملوا في المعارضة العراقية وقتذاك، فكان القصاب قد امتلك مقومات الإدارة الناجحة والحس الوطني العميق، فضلاً عن النزاهة والإخلاص لمهنته وبلده لذلك ثبت الباحثان الحقيقة التاريخية هذه في صفحات بحثهما هذا.

### الخاتمة

تكونت شخصية عبد العزيز القصاب، وترعرعت في عائلة ذات اتجاهات علمية ودينية محافظة، لذلك كانت تربيته ونشأته سليمة، مما اكسبه اهتماماً نحو الثقافة والعلم لذلك تابع إكمال دراسته الأولية في بغداد واستانبول، بعد أن مكنته الحالة المادية الجيدة لعائلته من إكمال الدراسة في المدارس التركية الحديثة سنة ١٩٠٥.

بدأ القصاب عمله الوظيفي منذ وقت مبكر، وقد شغل منصب قائممقام لعدة مرات وفي مناطق متباعدة، وكان لمثابرتة وتفانيه لخدمة وطنه جعلته محط إعجاب واحترام من هم أعلى منه منصباً، ومن هم دونه في المنصب والوظيفة، فضلاً عن كسبه ثقة الرأي العام العراقي.

عندما وقعت البصرة بيد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٤، اتخذ القصاب موقفاً وطنياً مشرفاً يسجل له، فقد أدى دوراً مهماً في تجميع المجاهدين والمقاتلين، وتشجيعهم للتصدي لقوات

الاحتلال البريطاني، مما جعله بوضع يستحق كل تقدير وإعجاب لاسيما من الحركة الوطنية آنذاك .

خلال المدة ١٩٢١ - ١٩٢٥ ازدادت مكانة القصاب السياسية، فشغل منصب المتصرف لخمس مرات وفي أوبة عدة، مما أكسبه المزيد من الخبرات الإدارية والوظيفية لاسيما بعد كثرة نجاحاته في تلك المناصب، وقلة هفواته فيها، ومما يشار له خلال المدة المذكورة هو دوره في الوقوف مع الحركة الوطنية، وتهيئة الجماهير لدعم مطالبها الوطنية في مشكلة الموصل، التي هددت تركيا باقتطاعها وضمها إلى الدولة التركية المعاصرة .

تقلد القصاب مناصب وزارية عدة، تمثلت بوزارة الداخلية خلال السنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٥ فضلا عن وزارتي الري والزراعة والعدلية في السنة ١٩٢٩، يزداد على ذلك دوره الفاعل في مجلس النواب عضواً لسنوات عدة أو رئيساً للمجلس للسنوات ١٩٢٨ و ١٩٤٧، فعمل على دراسة ومناقشة واتخاذ القرارات المناسبة لمختلف المشكلات التي كانت تعاني منها الدولة العراقية، في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وكان الكثير من المشكلات قد تم حلها بموضوعية، وبما يضمن مصالح البلاد العليا، فعولجت في عهد تولية المسؤولية في السلطتين التنفيذية والتشريعية الكثير من المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، كان أبرزها تحديث الزراعة، وتنظيم التفتيش الإداري، وتطوير الحسابات العمومية للدولة، وتحسين العلاقات مع بعض دول الجوار، وحل المشكلات معها بالوسائل السلمية وإنعاش الملاحة والتجارة الخارجية للعراق، فضلاً عن توطيد الأمن والنظام في البلاد، وتنظيم عمل وزارة الداخلية، يزداد على توسيع الإدارات المحلية وتنظيم عملها وتحديد مسؤوليات كل منها وبما يصب في خدمة الوطن والمواطن ..

وهكذا كان عبد العزيز القصاب منتمياً إلى النخبة الوطنية المتنورة التي عملت بجد ونزاهة في مسيرتها العملية، وبفضل قدراته الذاتية والوظيفية، تمكن من العمل بقوة نحو الأمام، فكان بحق رجلاً طموحاً وسياسياً وإدارياً ناجحاً .

### هوامش البحث

١. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٨ .
٢. تعود تسمية آل القصاب إلى أن الجد الأعلى للأسرة الشيخ درع الجشعمي قد تسمى بذلك حينما كان يقيم حفلات ومآدب بمناسبة ختان أولاده، فينحر الكثير من الغنم والإبل لإقامة الولائم في تلك المناسبات التي كان يدعو إليها أهل القرية الذين أطلقوا عليه فيما بعد اسم (القصاب). ما لبث هذا

- الاسم أن طغى على أسرة الشيخ الجشعبي. انظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، ج ٣، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٥٤.
٣. ذكر عباس العزاوي أن عشيرة الجشعبي (القشعبي) تتصل بنسبها بقبيلة بني لام الطائفة القحطانية، وللمزيد انظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتبة الحضارات، ج ٣، (بيروت، د.ت)، ص ص، ١٣٦-١٣٧.
٤. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص، ٨ - ٩.
٥. المصدر نفسه، ص ص، ٩ - ١٠.
٦. مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع السيدة لميس الدفتري بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١.
٧. مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع السيد سالم الالوسي، المدير السابق للمركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد)، وهو من المعاصرين لموضوع البحث وصديق للعائلة، وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١.
٨. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١٤.
٩. كانت هذه المدارس تعدّ من أرقى مراتب المدارس الثانوية في الدولة العثمانية وأنشأت أول مدرسة سلطانية في استانبول في أيلول ١٨٦٨م وبمساعدة من احد خبراء التعليم الفرنسيين وكانت لغة التدريس فيها هي اللغة الفرنسية وشابهت مناهجها إلى حد بعيد مناهج المدارس الفرنسية، وبعد صدور قانون التعليم العام في الدولة العثمانية سنة ١٨٦٩م ومن ثم النظام الخاص بهذه المدارس، تم تعديل مدة الدراسة فيها وجعلها سبع سنوات بدلاً من ست سنوات، وفي سنة ١٩١٤ بلغ عدد هذه المدارس ستاً وعشرين مدرسة كانت من بينها مدرستا بغداد وكركوك، وكانت اللغة التركية لغة الدراسة فيها، ومناهج الدراسة متشابهة في جميع المدارس السلطانية في استانبول وبقية الولايات التابعة للدولة العثمانية. وللمزيد عن الموضوع، انظر: جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ص، ٣٥٥-٣٥٦.
١٠. حميد المطبعي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
١١. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص، ٤٨-٨٥.
١٢. المصدر نفسه، ص ص، ٨٦-٩٩.
١٣. عين جاويد باشا لمنصب ولاية بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩١٤ وعزل أواخر السنة نفسها من الولاية وقيادة الجيش، وعهد بالولاية إلى معاونه رشيد بك إلى حين وصول سليمان نظيف بك والياً على بغداد. باقر أمين الورد، حوادث بغداد في ١٢ قرن، مكتبة النهضة، ط ١، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ص، ٢٦٥-٢٦٦.

١٤. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١١١-١١٢.
١٥. للمزيد عن الأوضاع الصحية في العراق أواخر العهد العثماني وبدايات العهد الملكي، انظر: متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة البصرة، ١٩٨٩؛ موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية للطباعة، ط ٢، (بغداد، ١٩٨١)، ص ٢٧ وما بعدها.
١٦. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١١٢.
١٧. المصدر نفسه، ص ١١٣-١٤٩.
١٨. مقابلة شخصية مع السيد سالم الالوسي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١.
١٩. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٦٤.
٢٠. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، دليل المملكة العراقية الرسمي لسنة ١٩٣٦، محل دنكور للطبع والنشر، (بغداد، ١٩٣٦)، ص ٩٠٥.
٢١. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٢٠٩-٢٥٠.
٢٢. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
٢٣. للمزيد عن دوره في انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي للواء الموصل، انظر: محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤)، ص ٤٦٥-٤٧٠.
٢٤. عانت الدولة العراقية بداية تأسيسها من مشكلة الموصل التي أثرت من الجمهورية التركية المعاصرة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٢٣، بدعوى أن الموصل كانت من ضمن ممتلكات الدولة العثمانية التي ورثها الجمهورية التركية، فضلاً عن أسباب جغرافية وتاريخية..، واحتكم الطرفان العراقي والتركي إلى عصبة الأمم، وقدم كل طرف ما يملكه من أدلة مختلفة تثبت أحقيته بالمدينة، وكانت نتائج المشكلة في نهاية الأمر لصالح العراق. وللمزيد عن جذور المشكلة والجهود التي بذلت لحلها من جميع الأطراف العراقية والتركية والبريطانية وموقف الرأي العام العراقي منها، انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١١ وما بعدها.
٢٥. مقابلة مع السيد سالم الالوسي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١.
٢٦. إن اللجنة الخاصة المرسلة لتقصي الحقائق عن مدينة الموصل عندما زارت المدينة فأنها في الحقيقة زارت مدينة أو منطقة نفوذ عراقية- بريطانية، وقد أدت السلطات البريطانية دوراً هاماً في مؤازرة السلطات العراقية التي لعب فيها القصاب دوراً إيجابياً لصالح كسب القضية لحكومته المركزية، كما لعب الملك فيصل الأول دوراً مؤثراً في المحافظة على عروبة وعراقية

- الموصل . انظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٨٩ .
٢٧. وهذه حقيقة لمسها الباحثان بواقعية في العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي الأخير سنة ٢٠٠٣م، بل أكدها الرأي العام العراقي، والكثير ممن شغلوا مناصب مهمة في الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم البلاد، بعد هذا التاريخ، فقد أشاروا إلى هذه الحقيقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
٢٨. الروبية: نقد هندي شاع استخدامه بالعراق، تحمل صورة الملكة فكتوريا، وهي من النقود الفضية الأجنبية التي استخدمت في العراق إبان الحكم العثماني ومطلع الحكم الملكي في العراق، وحتى سنة ١٩٣١ عندما أصدر الدينار العراقي وتوابعه، وهي تعادل (٧٥) أو (٩٥) فلس عراقي . انظر: زين احمد النقشبندي، معجم النقود المعدنية العثمانية المتداولة في الولايات العربية، (بغداد، ١٩٩٩)، ص ٩٤ وما بعدها ؛ ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .
٢٩. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦)، ص ٨٩ ؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٤٧ .
٣٠. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج)، تسلسل (٢٤١)، تاريخها ١٩ حزيران ١٩٢٦، وثيقة رقم (٦٠) .
٣١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الكتب، ج ٣، ط ٥، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٤١ .
٣٢. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/١)، تسلسل (١٩٤)، تاريخها ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، وثيقة (٥٢) .
٣٣. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في حزيران وتموز وآب وأيلول وتشيرين الأول وتشيرين الثاني ١٩٢٦ و ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٨)، ص ص ١٨، - ٩٣ .
٣٤. المصدر نفسه، القرارات الصادرة في تشيرين الأول وتشيرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٦، ص ١٥ .
٣٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مركز الأبجدية، ج ٢، ط ٤، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ١٤٨؛ جريدة العراق، العدد (٢٣٥١)، في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٨ .
٣٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، مصدر سابق، ص ٥١ .

٣٧. بعد انتهاء خدمات المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في نيسان ١٩٢٣، حل محله مساعده هنري دويس، واستمر دويس بشغل منصب المعتمد السامي البريطاني حتى ٣ شباط ١٩٢٩، وللزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، انظر: أنعام مهدي علي السلطان، أثر السير هنري دويس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ص ٥٥-٢٦١.
٣٨. جريدة العالم العربي، العدد (١٤٠٩)، في ٤ تشرين الاول ١٩٢٨، ص ٢-٣.
٣٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سابق، ص ١٤٨.
٤٠. د.ك. و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/٤)، تسلسل (٢٤٤)، تاريخها ١٩ أيار ١٩٢٨، وثيقة (٧٧).
٤١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص ص ٥٩-٦٣.
٤٢. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
٤٣. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وأب وأيلول ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١)، ص ص ٦٦-٦٧.
٤٤. المصدر نفسه، ص ٦٨.
٤٥. د.ك. و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/٢/١٠)، تسلسل (٣٧٧)، تاريخها ٢١ تموز ١٩٢٩، وثيقة (٥٠).
٤٦. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٩)، ص ص ٥١٩-٥٢١.
٤٧. هو إبراهيم ناجي بن يوسف السويدي، ولد ببغداد سنة ١٨٨٢م، ودرس في مدارسها الإعدادية، ثم درس في كلية الحقوق في استانبول، تقلد الكثير من الوظائف في أواخر العهد العثماني، عاد إلى بغداد سنة ١٩٢١ فعين وزيراً للعدلية في الوزارة النقيبانية الثانية (١٠ أيلول ١٩٢١) ثم تقلد منصب وزارة الداخلية في الوزارة السعدونية الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢) ثم وزارة العدلية سنة ١٩٢٣، واستمر بتقلد المناصب الوزارية وزيراً ورئيساً للوزراء حتى حركة أيار ١٩٤١ فقد تقلد وزارة المالية في حكومة الدفاع الوطني، توفي في المعتقل في روديسيا في ١٧ آب ١٩٤٢، عرف السويدي بأناقته في ملبسه وتفكيره وكلامه، كانت له اليد الطولى في وضع الدستور العراقي والقوانين الأخرى حتى لقب ب((فقيه الدستور))، كان يوصف بالسياسي المحنك، وقد وصفته المس جرتروود بيل في رسالة لها سنة ١٩٢٢ ((مراوغ كالسمكة، لكنه ذكي)). وللزيد عن نشاطه السياسي في العراق، انظر: سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة

بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥ وما بعدها؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت)، ص ص، ١١٤-١١٥.

٤٨. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشيرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢)، ص ص، ٩٠-١٠٠.

٤٩. للمزيد عن الهيكلية الإدارية والوظيفية لمؤسسات ودوائر وزارة الداخلية، ومهامها وواجباتها الإدارية والوظيفية خلال السنة ١٩٢٩ وما بعدها، انظر: قحطان حميد كاظم العنبي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٣، ص ٩٠ وما بعدها؛ قحطان حميد كاظم العنبي، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٥٦ وما بعدها.

٥٠. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/٢/١٠)، تسلسل (٣٧٧)، تاريخها تموز ١٩٢٩، وثيقة (٨٦)، ص ٢٠٨.

٥١. لم تمنع المواقف المتصلبة لابن سعود إزاء مملكة الحجاز وإصراره على إزالتها، من منع الملك فيصل الأول من الاستمرار في سعيه لحل المشكلات بينهما بالطرق السلمية، وفي العشرين من شباط ١٩٣٠ التقى الملك فيصل بابن سعود على ظهر السفينة ((لوبون))، وتم تحسين الأجواء بين المملكتين العربيتين من دون أن تكون هناك حاجة لإراقة دماء العرب فيما بينهم، على حد تعبير الملك فيصل. انظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، ط ١، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ص، ٢٤٤-٢٤٥؛ جريدة العالم العربي، العدد (١٨٢٧)، في ٢٦ شباط ١٩٣٠.

٥٢. كان من المقرر أن يشترك حكمت سليمان في هذه الوزارة مضافاً إلى الشخصيات السياسية البارزة التي اشتركت فيها، لكن حكمت سليمان كان قد اشترط أن يشغل منصب وزارة الداخلية التي أسندها عبد المحسن السعدون إلى ناجي السويدي، لذلك اختير عبد العزيز القصاب بدلاً من حكمت سليمان في إشغال منصب وزارة الري والزراعة، والذي كان قد خصص لحكمت سليمان. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

٥٣. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/١)، تسلسل (١٩٥)، تاريخها ١٩ أيلول ١٩٢٩، وثيقة (١٧)؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، مصدر سابق، ص ٦٧.

٥٤. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩، مصدر سابق، ص ص، ٥١٩-٥٢١.

٥٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، مصدر سابق، ص ٢٦٩.

٥٦. للمزيد عن مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بما فيه الإنفاق الحكومي، وانعكاس ذلك على مجمل الحياة العامة في البلاد ومنها الحياة الوظيفية، انظر: د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم (١٤١٠)، تسلسل (٣١١)، تقرير الحالة الاقتصادية العامة، كتاب من وزير المالية إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩، وثيقة (٢٤)، ص ٣؛ مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠١.
٥٧. د.ك.و. سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/٢/١٠)، تسلسل (٣٧٧)، تاريخها ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٩، وثيقة (٧٩)، ص ص ١٨٨-١٨٩.
٥٨. المصدر نفسه، ص ١٨٨.
٥٩. المصدر نفسه، ص ١٨٩.
٦٠. المصدر نفسه، وثيقة (٨٠)، ص ص ١٩٠-١٩١.
٦١. المصدر نفسه، ص ١٩١.
٦٢. المصدر نفسه، ص ص ١٩١-١٩٢.
٦٣. المصدر نفسه، ص ١٩٢.
٦٤. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ص ٣٥٢-٣٦١؛ عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٤.
٦٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.. ج ٢، مصدر سابق، ص ٢٨٦.
٦٦. المصدر نفسه، ص ص ٢٨٦-٢٨٧.
٦٧. جريدة العالم العربي، العدد (١٨٣٧)، في ١١ آذار ١٩٣٠.
٦٨. عين فرنسيس هنري همفريز معتمداً سامياً في العراق في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩ خلفاً للسير جلبرت كلايتون المتوفى يوم ١١ أيلول ١٩٢٩، وبأشر في مهامه بعد وصوله إلى بغداد يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠، انظر: باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص ص ٢٩٠-٢٩١.
٦٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، مصدر سابق، ص ٢٨٧.
٧٠. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩، مصدر سابق، ص ص ٤٠٦-٤٠٧.
٧١. عين بمنصب مستشار وزارة الداخلية للمدة ١٩٢١-١٩٣٥، وشغل منصب سفير بريطانيا في العراق للمدة ١٩٤١-١٩٤٥، وللزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، انظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٧٢. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٢٩٨.
٧٣. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، ج ٣، مصدر سابق، ص ١٣٥؛ دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٦، المصدر السابق، ص ٩٠٥.
٧٤. للمزيد من التفصيلات عن الموضوع، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، مصدر سابق، ص ص ١٦١-١٧٢.
٧٥. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣١٣.
٧٦. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
٧٧. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٢٧٩.
٧٨. وكان من النواب البارزين الذين انتخبوا معه : ياسين الهاشمي، نوري السعيد، ناجي السويدي، حمدي الباجه جي، محمد رضا الشبيبي، محمد جعفر أبو التمن، ساسون حسقيل. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، مصدر سابق، ص ١٧٤.
٧٩. قرر مجلس الوزراء في ٢٤ آذار ١٩٢٧ قبول لائحة ((قانون الدفاع الوطني))، التي أعدتها وزارة الدفاع تمهيدا لعرضها على مجلس النواب لإقرارها، لكن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن تنفيذ الخدمة الإجبارية لم تلق تأييد بعض العناصر التي انكوت بهذه الخدمة في العهد العثماني، وقاست الأمرين من أهوالها، فأخذت تعارضه بطرق مختلفة، حتى وصل الأمر إلى العصيان المسلح لاسيما في مناطق الفرات الأوسط والجنوب والشمال، مما كلف الدولة العراقية الكثير من الجهود والإنفاق لتدارك هذا الأمر، والواقع إن البريطانيين كانوا أيضا يعارضون مثل هكذا قانون متذرعين بعدم قبول العراقيين بالتجنيد الإجباري، لكن حقيقة الأمر هي أن بريطانيا لم تكن ترغب في بناء جيش عراقي قوي وكبير، خشية تهديد مصالحها في العراق والمنطقة. وللمزيد عن الموضوع، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، مصدر سابق، ص ص ١٠٠-١٠٩.
٨٠. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨، ص ١٢٦.
٨١. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، مديرية التطوير القتالي، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج ٢، ط ١، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٩٨.
٨٢. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، ص ص ٢-٣.
٨٣. عقد مجلس النواب خلال المدة من يوم ٩ أيار إلى يوم ٢٨ أيلول ١٩٢٨ نحو (٥١) جلسة، ناقش فيها مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية..، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، مصدر سابق، ص ١٨٩.

٨٤. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني ١٩٢٨، ص ١٩٠-٢٤٠.
٨٥. المصدر نفسه، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩، ص ٥١٩-٥٢١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص ٦٣.
٨٦. كان أبرز الساسة الذين قدموا العريضة هم: حمدي الباجه جي، جمال بابان، ناجي السويدي، رشيد الخوجة، مولود مخلص.. فضلاً عن عدد كبير من أعضاء مجلس النواب. انظر: محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ٩٢-٩٣.
٨٧. المصدر نفسه، ص ٩٣.
٨٨. بدأ رجال السياسة في العراق بالاعتماد على العشائر العربية لاسيما في منتصف عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وكل حسب علاقاته واتجاهاته، وبما يحقق أهدافهم ومصالحهم الذاتية على حساب مصلحة البلاد العليا، حتى أصبحت ظاهرة تحكم العشائر بسقوط الوزارة أو بقائها، أمراً مألوفاً في العراق الملكي، خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق المعاصر.
٨٩. المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٤.
٩٠. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٠-١١.
٩١. أما خطة الجبهة الدستورية البرلمانية فهي مراعاة القضايا والشؤون والمصالح العامة، وسياساتها، التعاون التام، بين أعضائها، على أساس مراعاة الاختصاص، وتوزيع الأعمال، ومن أبرز مؤسسي هذه الجبهة هم: محمد رضا الشبيبي، نصرت الفارسي، جعفر حمندي، نجيب الصائغ، وعبد الرزاق الشيكلي. انظر: المصدر نفسه، ص ١١.
٩٢. المصدر نفسه، ص ١٤.
٩٣. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٢٤) بتاريخ ٧ حزيران، ١٩٤٧، ص ٤٢٨؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ١٨-٣٧.
٩٤. نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٩.
٩٥. للمزيد عن دور مجلس النواب في سياسة البلاد الداخلية والخارجية خلال المدة ١٩٤٨-١٩٥٣، انظر: عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي (البرلمان) النواب والاعيان ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ١٩ وما بعدها.
٩٦. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢٢.
٩٧. المصدر نفسه، ص ٣٢٢-٣٢٣.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة (ملفات البلاط الملكي)

رقم الملفة	تسلسل الملفة	عنوان الملفة	تاريخها
ج	٢٤١	بلا	١٩٢٦
١/ج	١٩٤	بلا	١٩٢٨
٤/ج	٢٤٤	بلا	١٩٢٨
١٠/٢/ج	٣٧٧	بلا	١٩٢٩
١/ج	١٩٥	بلا	١٩٢٩
١٤١٠	٣١١	تقرير الحالة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩	١٩٢٩

### ثانياً: الوثائق العراقية المنشورة

#### ١. قرارات مجلس الوزراء

- أ. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦).
- ب. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في حزيران وتموز وآب وأيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٢٦ و١٩٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٨).
- ج. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- د. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).

#### ٢. محاضر جلسات مجلس النواب

- أ. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٨).
- ب. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٨).
- ج. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٨).
- د. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٩).
- هـ. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٢٤) بتاريخ ٧ حزيران، ١٩٤٧.

#### ثالثاً: المطبوعات الحكومية

١. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، دليل المملكة العراقية الرسمي لسنة ١٩٣٦، محل دنكور للطبع والنشر، (بغداد، ١٩٣٦).
٢. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، مديرية التطوير القتالي، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج ٢، ط ١، (بغداد، ١٩٨٦).

#### رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. أنعام مهدي علي السلطان، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢. مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠١.
٣. متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة البصرة، ١٩٨٩.
٤. سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة (بغداد، ١٩٩٠).
٥. عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
٦. قحطان حميد كاظم العنبيكي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٣.
٧. \_\_\_\_\_، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

#### خامساً: الكتب العربية المطبوعة

١. باقر أمين الورد، حوادث بغداد في ١٢ قرن، مكتبة النهضة، ط١، (بغداد، ١٩٨٩).
٢. جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠١).
٣. زين احمد النقشبندي، معجم النقود المعدنية العثمانية المتداولة في الولايات العربية، (بغداد، ١٩٩٩).
٤. حميد المطيعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٣، (بغداد، ١٩٨٨).
٥. لطفى جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨).
٦. موسىيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية للطباعة، ط٢، (بغداد، ١٩٨١).
٧. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٤).
٨. محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد، ١٩٩٢).
٩. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت.).
١٠. ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢).
١١. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠).
١٢. عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتبة الحضارات، ج٣، (بيروت، د.ت.).
١٣. عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي (البرلمان) النواب والاعيان ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠١).
١٤. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت، ١٩٦٢).
١٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الكتب، ج٢، ج٣، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢).
١٦. \_\_\_\_\_، تاريخ الوزارات العراقية، مركز الأبجدية، ج٢، ج٣، ط٤، (بيروت، ١٩٨٢)، ص١٤٨.
١٧. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، ط١، (بغداد، ١٩٩٠).
١٨. فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٩٦٧).

### سادساً: الصحف العراقية

١. جريدة العراق، العدد (٢٣٥١)، في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٨ .
٢. جريدة العالم العربي، العدد (١٤٠٩)، في ٤ تشرين الاول ١٩٢٨ .
٣. جريدة العالم العربي، العدد (١٨٢٧)، في ٢٦ شباط، ١٩٣٠ .
٤. جريدة العالم العربي، العدد (١٨٣٧)، في ١١ آذار ١٩٣٠ .

### سابعاً: المقابلات الشخصية

١. مقابلة شخصية مع السيدة لميس محمود صبحي الدفترى بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ .
٢. مقابلة شخصية مع السيد سالم الالوسي، المدير السابق للمركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد)، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ .